



مجلس الأبرش

دراسات ووثائق

العدوان الدولي

حالة العراق

مجلس الأمة

- 07 - كلمة الافتتاح للدكتور بوجمعة صويلح
- 09 - تدخل الدكتور سليمان الشيخ:
- 17 - تدخل الدكتور أحمد بن بيتور:
- 27 - تدخل السيدة مريم بلميهوب زرداني:

المناقشات:

- 35 - تدخل السيدة سعيدة بن حبيلس:
- 36 - تدخل السيد بوعلام بسايح:
- 38 - تدخل السيد المكلف بالأعمال في جمهورية العراق:
- 40 - تدخل السيد النقيب عمار بن تومي:
- 41 - تدخل السيد الوزير عبد الحفيظ أمقران:
- 43 - تدخل السيد قايد صالح:
- 44 - كلمة الاختتام للدكتور بوجمعة صويلح

« تعبر المقالات والدراسات والبحوث التي تنشر في هذه السلسلة عن رأي أصحابها، ولا تعبر بالضرورة عن رأي مجلس الأمة كمؤسسة ».

تنبيه

الفهرس

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

السيد صويلح بوجمعة

بعد بسم الله الرحمن الرحيم، السادة الحضور سلام الله عليكم، بادئ ذي بدء وفي اليوم العاشر من رمضان المبارك أقول لكم صح فطوركم أصالة عن نفسي ونيابة عن زملائي أعضاء مجلسي الأمة المحترمين وبحضور السيد رئيس مجلس الأمة. شرف عظيم في هذا اليوم المبارك أن نلتقي مع هذا الجمع الكريم من إطارات مؤسساتنا ورجال الفكر والعلم والمشرفين على مؤسسات الدولة لنعالج في هذا اليوم موضوعا ليس بالجديد، الحقيقة ومنذ سنوات ونحن تقريبا في السنة التاسعة نعيش أهوال هذا الموضوع ومآسيه وهوله بالنسبة البشرية جمعاء وبالنسبة للعلاقات الدولية والمجتمع الدولي ألا وهو موضوع الحصار المفروض على شعب العراق وعلى أرضه وسلامته الترايبية وموضوع العدوان وتطوره في القانون الدولي أصبح من المواضيع الشائكة في نظامنا الدولي الجديد.

وعلى هذا الأساس وفي هذه الندوة المفتوحة على موضوع العدوان إذا رجعنا لسوابق تطور المجتمع الدولي في مرحلة السبعينات والثمانينات والتسعينات لنصل من مرحلة توازن القوى إلى الانفرادية في القرارات في المجتمع الدولي ومن نظرة النظام الاقتصادي الدولي الجديد في 1974 إلى غاية النظام الدولي الجديد بالنظرة الانفرادية وبنظرة العالم لهذا الموضوع الذي يعد من المواضيع الشائكة، نتكلم عن هذا الموضوع وفي نفس الوقت المجتمع يتطور والبشرية بعدما أنت من مآسي الحرب العالمية الثانية ومخلفاتها ومن الحروب التي

انتشرت وكانت نهايتها بتصفية الاستعمار في الستينات والمطالبة بالمواد الأولية في السبعينات واليوم نلاحظ ظاهرة جديدة وهي ظاهرة الحصار القانون الدولي ومن هنا نطرح استفسارا وتساؤلا ألا تكون ظاهرة الحصار الاقتصادي نوعا من ظواهر الاستعمار أو الاستعمار الجديد؟ التجويع اللاإنساني، المجاعة والفقر ونقص الأدوية والأوبئة التي تفتك بشعب العراق لدليل على أن القانون الدولي الإنساني يتقهقر وأن أحكامه تنتهك يوميا لنصل إلى أن ما يقع في العراق جريمة ضد الإنسانية، أليس نوعا من الإرهاب الدولي تتحكم فيه قوى عالمية؟ من هذا المنطلق ومن هذه الزوايا نحاول أن نعالج في ندوتنا اليوم مع كل من السادة الأفاضل الدكتور سليمان الشيخ موضوع مقارنة ومقارنة بين حالات العدوان التي تُشن على شعب العراق في مراحل المتعددة ومعنا أيضا الأستاذ الفاضل السيد عضو مجلس الأمة أحمد بن بيتور في نظرة للنظام الدولي الجديد بنظرة قديمة جديدة أو ما سمينها بالاستراتيجية القديمة الجديدة في العدوان أو في النظام الاقتصادي أو في النظام الدولي الجديد ومعنا أيضا الأستاذة الفاضلة السيدة مريم بلمهيب زرداني في موضوع التجويع اللاإنساني والمجاعة وتحاول بعد استئذانها من محاضري هذه الندوة أن تتدخل في نقاط محددة.

وبدون إطالة على الجمع الكريم ، على أية حال مايقال في هذه الندوة إلا أفكار لا تلزم إلا أصحابها وفي نفس الوقت ماهي إلا وجهات نظر نتبادلها ونتقاسم الأفكار فيما بيننا ونثري النقاش في الموضوع الذي هو من مواضيع الساعة، وبالتالي الكلمة لأستاذنا الفاضل الدكتور سليمان الشيخ فليفضل مشكورا.

تدخل الدكتور
سليمان الشيخ
دكتور دولة
في العلوم السياسية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

في الحقيقة إن هذا الموضوع جوهري ويستحق أكثر من لقاء وندوة ولكن نظرا لضيق الوقت سأكتفي بعجلة بتقديم رؤوس أقلام في أسلوب برقي مرتكزا على مقارنة بين الاعتداء الأول على العراق في سنة 1991 والاعتداء الأخير وستساعدنا هذه المقارنة على إبراز التصعيد في العدوان وكشف القناع عن حقيقته وخاصة على حقيقة الغطسة الأمريكية.

أوة: إذا كان العدوان الأول يرتكز على مبرر احتلال الكويت من طرف العراق ووجوب إجلاء القوات العراقية من الأراضي الكويتية فإن العدوان الأخير يلجأ إلى زعم غير مؤسس مفاده عرقلة عمل لجنة الرقابة الأممية التي يرأسها ريشارد بتلر. «Richard BUTLER»

ثانيا: إذا كان العدوان الأول يرتكز على قرار من مجلس الأمن ويحظى بدعم ومشاركة من طرف العديد من الدول فإن العدوان الأخير لم يتركز على أي قرار مسبق ولا حتى استشارة من مجلس الأمن ولم يشارك في العمليات العسكرية بجانب الولايات المتحدة الأمريكية سوى تابعها البريطانية.

ثالثا: إن تهميش الأمم المتحدة الذي بدأ نسيبا، بمناسبة العدوان الأول أصبح شبه مطلق في العدوان الأخير، هذه الملاحظات الأولية، تسوقنا إلى الوقوف على المبادئ الأساسية التي باسمها وقع الاعتداء على العراق وهي الدفاع عن القيم العليا والدفاع عن الشرعية الدولية بالنسبة للقيم العليا، نلاحظ العكس، نلاحظ أن التدخل العسكري ضد العراق في 1991 وأخيرا قد مهد باستعمال الاستفزاز والتغليب لنذكر في هذا المجال أن النزاع الذي قام بين العراق والكويت كان مصدره الارتفاع المفرط لمستوى إنتاج وتسويق النفط من طرف الكويت الأمر الذي أدى إلى تدهور كبير لأسعار النفط في السوق العالمية وكان العراق

المتضرر الأول من جراء هذه السياسة خاصة وأنه كان في أمس الحاجة إلى مداخيل إنتاجه النفطي لتغطية تكاليف إعادة بناء ما دمر أثناء الحرب العراقية الإيرانية وكانت السياسة النفطية الكويتية آنذاك تقدر من طرف العراق كاعتداء على مصالحها الحيوية، وخاصة كنكران للثمن الباهظ الذي دفعه العراق من أجل حماية منطقة الخليج من مخاطر زحف الثورة الخمينية وظهر الإستفزاز كذلك من خلال موقف الكويت المتصلب لإثراء المفاوضات التي جرت بينه وبين العراق في جدة يوم 31 جويلية 1990 ويبدو أن هذا التصلب كان بإيعاز من واشنطن قصد تصعيد النزاع بين البلدين وإفشال كل المحاولات لإيجاد حل سلمي للأزمة بين الأطراف العربية.

أما التغليف فقد برز من خلال موقف السفارة "أيديل قلاسي" حيث أكدت في لقاءها مع الرئيس العراقي على الموقف الحيادي لبلدها إزاء النزاعات العربية العربية حول الحدود وذكر بدوره «جون كيلى» نائب وزير الخارجية بتاريخ 28 جويلية أمام النواب الأمريكيين أنه ليس للولايات المتحدة الأمريكية أي اتفاق مع بلدان الخليج في مجال الدفاع، وهو ما يعني أن بلاده، لا تنوي التدخل سياسيا أو عسكريا في المنطقة ولكن الأحداث أظهرت عكس ذلك في الأيام القليلة الموالية وكشف كتاب "سالن جان بيتر" وإيريك تورون " (Eric) LAURENT (Pierre) et SALENGER

Guerre du Golfe dossier secret. Paris, Olivier Ozban, 1991.

عن خبايا السياسة الأمريكية الملتوية والرامية إلى تعكير الجو بين الكويت والعراق وتصعيد الأزمة إلى حد النزاع العسكري، نلاحظ نفس الطريقة المتبعة من طرف واشنطن بالنسبة للعدوان الثنائي الأخير على العراق وتأتي الشهادة من "سكوت ريتز" العضو السابق في لجنة المراقبة الأممية "لينسكوم" Lunscom

- وشهد شاهد من أهلها - إذ صرح أن التقرير الأخير لهذه اللجنة كان مرتجلا وكان يرمي أساسا إلى استفزاز العراق وتقديم ميرر للعدوان على هذا البلاد، وقد سجل العديد من الملاحظين الدور الخاص الذي لعبه "ريشارد بتلر" مقرر اللجنة

الذي ذهب به التحايل إلى حد منح الأسبقية في الإطلاع على تقريره إلى الرئيس الأمريكي قبل الكاتب العام للأمم المتحدة وهذا خرق لسافر للأحكام السائدة في هذه المنظمة كما سجل الملاحظون من جهة أخرى تزامن هذه الأحداث مع إدانة الرئيس الأمريكي من طرف مجلس النواب بسبب تورطه في الفضيحة الجنسية مع «مونيكا لوينسكي» والتي أدت به إلى التعرض للإقالة وذهب الكثير إلى اعتبار هذه القضية من الأسباب التي دفعت الرئيس كلينتون إلى تحويل اهتمامه وأنظار الرأي العام الأمريكي نحو أزمة الخليج والإسراع في التدخل العسكري دون استشارة مجلس الأمن الدولي وحتى استشارة حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية، كل هذه المعطيات تدخل ضمن تأكيد حقيقة الاعتداء المرتكز أساساً على خرق الشرعية الدولية، بالنسبة للشرعية الدولية، إذا كان احتلال الكويت من طرف العراق خرقاً للقانون الدولي الأمر الذي أدى بأغلب الدول العربية ودول العالم إلى إدانة هذه العملية، فإن التدخل العسكري ضد العراق سنة 1991 تجاوز من جهته الإطار الشرعي المحدد له وهذا للأسباب التالية: اللائحة 778 لمجلس الأمن تعتمد على الفصل السابع لميثاق الأمم المتحدة الذي يسمح باستعمال القوة لغرض احترام الشرعية الدولية بعد تحقيق شروط مسبقة منها:

أولاً: حتمية إيجاد الحلول السلمية في إطار إقليمي طبقاً للمادة 52 من الميثاق الأممي وهي الطريقة التي سمحت بحل النزاع الأردني الفلسطيني وكذلك الأزمة اللبنانية ونلاحظ بالنسبة للنزاع العراقي الكويتي أن الضغوطات الأمريكية أفشلت المساعي التي بذلت في إطار العلاقات العربية العربية.

ثانياً: إحترام النسبية (proportionnalité) والتدرج في فرض العقوبات فالحصار المطلق الذي فرض على العراق بمقتضى لوائح مجلس الأمن 661 - 665 - 670 كان يكفي لإخضاع العراق دون اللجوء إلى التدخل العسكري لأن هذا الحصار كان مشدداً إلى أقصى درجة وكان متوقفاً أن يأتي بنتائج بعد 3 أشهر إنطلاقاً من شهر سبتمبر 1990 ولكن لم تنته هذه المهلة حتى وقع صدور لائحة 678 لمجلس الأمن بتاريخ 15 جانفي 1991 يسمح باستعمال القوة ضد العراق.

ثالثا: إذا سلمنا بشرعية هذه اللائحة أي لائحة 678 نلاحظ أن حجم الوسائل العسكرية المجنّدة ضد العراق يفوق بكثير قدرة تحمله لها ويتجاوز بالتالي الهدف المحدد لها ونلاحظ كذلك أن الضربات استمرت حتى بعد انسحاب العراق من الكويت الأمر الذي يبرهن أن النوايا الحقيقية لواشنطن تهدف أساسا إلى تحطيم العراق وليس إلى تحرير الكويت من الإحتلال العراقي.

رابعا: اللائحة 678 لم تحصل على إجماع أعضاء مجلس الأمن، كما تفرضه المادة 27 من الميثاق الأممي بسبب امتناع الصين عن التصويت ثم إن هذه اللائحة لم تضع أي تحديد في استعمال القوة سواء بالنسبة للمدة أو الوسائل المجنّدة أو حتى بالنسبة لوجوب إخطار مجلس الأمن عن مجريات الأحداث وكل هذا في غياب لجنة هيئة الأركان الأممية المنصوص عليها في المادة 47 من الميثاق الأممي.

إن عدم ضمان هذه الشروط سمح لواشنطن بالانفراد في اتخاذ القرار بالنسبة لفرض العقوبات على العراق وستتكرر هذه السابقة مع العدوان الأخير على العراق بصفة أوضح وأخطر إذ إن التصريحات الأمريكية الأخيرة تصر على مواصلة فرض الحصار على العراق إلى غاية تحقيق الهدف الجديد وهو الإطاحة بصدام حسين وبنظامه وهذا يعد انزلاقا خطيرا يفتح المجال لدولة تستعرض قواتها لفرض إرادتها ولعب دور الدرك العالمي دون قيود أو حدود ولتحقيق بسط نفوذها على منطقة تزخر بثروة طاقوية هائلة، علما أن التحكم في المخزون العالمي للطاقة يضمن السيطرة على الاقتصاد العالمي وبالتالي على القرار السياسي في الساحة الدولية.

إن الشرعية الدولية في هذا الإطار أصبحت غائبة، حيث فرض قانون القوة عوض قوة القانون والمؤشر الأساسي هو تهميش دور الأمم المتحدة إذ إن مجلس الأمن لم يستطع حتى القيام بتقييم نتيجة العدوان الثنائي الأخير على العراق بسبب رفض الولايات المتحدة الأمريكية لهذا التقييم، بينما الولايات

المتحدة الأمريكية نفسها تُدخل هذا الاعتداء أو التدخل العسكري في العراق ضمن قرار الأمم المتحدة وقرّار مجلس الأمن وهذه المفارقة ليست الوحيدة بالنسبة لهذا الموضوع، فيه مفارقات عديدة أذكر من بينها:

1 - أن المحاولات الأمريكية للإطاحة بالنظام السياسي العراقي وبرئيسه أدت كلها إلى تعزيز هذا النظام، والتفاف الشعب حوله.

2 - إن الحصار المفروض على العراق والضربات الموجهة ضد حكم متهم باضطهاد شعبه تستهدف بالدرجة الأولى هذا الشعب الذي يعاني منذ 8 سنوات من ويلات الحرمان والتجويع والمرض والدمار الناجم عن الاعتداء والحصار.

3 - إن التدخل العسكري في العراق باسم الحفاظ على أمن واستقرار المنطقة يؤدي إلى توتر الأزمة وتهديد استقرار وأمن المنطقة بصفة دائمة.

4 - إن العدوان المسلط على العراق باسم الشرعية الدولية يؤدي إلى خرق سافر لهذه الشرعية وينبئ بأزمة خطيرة للأمم المتحدة تماثل هذه الأزمة أزمة عصبة الأمم التي مهدت للحرب العالمية الثانية.

5 - في عهد العولمة التي تتسم بالتقدم السريع لتكنولوجيات الإتصال التي طبعت القرية العالمية وبتعميم اقتصاد السوق والتعددية الديمقراطية، نلاحظ اتجاه النظام العالمي الجديد نحو احتكار القرار في الساحة الدولية من طرف دولة تعتمد على قواتها الاقتصادية والتكنولوجية لفرض إرادتها على العالم، فالمطالبة بترسيخ الديمقراطية في العلاقات الدولية ضمن النظام العالمي الجديد الذي يخدم لا محالة العولمة لصالح الإنسانية وليست لصالح القوي على حساب الضعيف وهذه هي المفارقة الأخيرة التي تصنع الإشكالية الأساسية بالنسبة للعولمة وإشكالية العلاقات الدولية، وأترك المجال لزميلي للتطرق للعولمة. وشكراً.

السيد صويلح بوجمعة

شكرا للسيد الفاضل الأستاذ سليمان الشيخ على هذا العرض وعلى هذا الإسهاب في المنهج الواقعي والتاريخي للقرار السياسي الدولي والعلاقات الدولية ومن منطلق المفارقة الرابعة التي انتهى إليها المحاضر وهي أن العولمة ودور التكنولوجيا وأساليب الاتصال الحديثة تجعل القاعدة القانونية الدولية لا بد أن تكون في منظر القوى المشاركة في الساحة الدولية سواء كانت كبيرها أو صغيرها وبكل المجتمعات إلا أن النظرة الأحادية بمفهوم الإستراتيجية القديمة الجديدة، هذا الموضوع أبقى أستاذنا الفاضل أحمد بن بيتور إلا أن يعالجه فليفضل مشكورا.

تدخل الدكتور
أحمد بن بيتور
دكتور دولة
في الاقتصاد والمالية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ: سيدي رئيس مجلس الأمة، ضيوفنا الكرام، زميلاتي زملائي السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، إن تدخلني ينقسم إلى قسمين:

الأول: أحاول التطرق إلى النظام العالمي الجديد والاستراتيجيات الجديدة القديمة ونرى كيف بقي هذا النظام نفسه عبر التاريخ حتى ولو تبدلت الآليات والأساليب.

القسم 2: كيف تعايش العالم العربي مع هذا النظام في العشرين سنة الأخيرة.

القسم الأول: النظام العالمي الجديد والإستراتيجية الجديدة القديمة: نعود للوراء بالضبط إلى حدود القرن الثامن عشر حيث بدأت تتجسد الاكتشافات المؤهلة إلى التكنولوجيا الصناعية والتحول من هيمنة التكنولوجيا الزراعية إلى هيمنة التكنولوجيا الصناعية أو ما تسمى بالثورة الصناعية.

التكنولوجيا الصناعية فرضت نظاماً بشرياً جديداً، بناء مصانع يتطلب عمالاً كثيرين ومستهلكين أكثر ولهذا تكونت المدن والأسواق والمدارس والمستشفيات وبدأ نظام ما يسمى بالدولة الأمة وبناء الدولة الأمة أو ما يسمى مشروع بناء الأمة وكان يتضمن (05) ركائز:

- 1- الرقابة السياسية والعسكرية المطلقة على تراب معين.
- 2- الدفاع على هذا التراب من تدخل محتمل من الخارج.
- 3- توفير الرفاهية المادية داخل التراب.
- 4- العمل على مصداقية سياسية.
- 5- العمل على توفير قسط معين من الإنسجام الثقافي، فالتكنولوجيا الصناعية

كانت تركز على الرأسمالية وهكذا خلف النظام الرأسمالي ودولة الأمة نظام الإقطاع والتكنولوجية الزراعية، وكانت نظرية التجارة العالمية قد برزت للوجود في بريطانيا العظمى وتوسعت إلى بلدان أوروبا الغربية وهذه النظرية تركز على تصدير المواد المصنعة إلى بقية العالم بينما المستعمرات تصدر المواد الأولية والموارد الغذائية. بالمقابل، بينما الرأسمال الأوروبي كان يمول المنشآت المادية الضرورية لعمليات التصدير في المستعمرات.

وهذا الإبراز للتجارة الحرة كان مرتبطا في إنجلترا بالأشكال الإيجابية الموجودة فيما يسمى بالنظرة الفيكتورية للتقدم يعني: الاقتراع العام، التسامح الديني، الحريات المدنية بينما كانت البلدان المصدرة للمواد الأولية في الإتجاه المعاكس تماما. حتى في الولايات المتحدة كانت زراعة القطن تحت نظام الرق سائدة في الجنوب بينما الشمال يتمتع بالحريات وصناعة النسيج، يطلق اسم النمط الليبرالي على النظرية الاقتصادية لهذه الاستراتيجية المولودة في بريطانيا العظمى ويرتكز النمط الليبرالي على التوجهات التالية:

- قوة السوق، الصناعة التدريجية، تبدأ بالصناعة الخفيفة ثم الصناعة الثقيلة، إستثمار خاص مرتفع مبني على أرباح عالية وأجور منخفضة، التطور التكنولوجي، تراكم الرأسمال وتوسيع الأسواق، وهذه هي بداية النظام العالمي الجديد من شطريه الاقتصادي وهو ما نطلق عليه اليوم عبارة اقتصاد السوق السياسي وهو ما نطلق عليه اليوم عبارة الديمقراطية. ويندرج الأشهر على هذا النظام بفكرة الحرية في الاقتصاد وحرية المبادرة في ظل اقتصاد السوق وفي السياسة: حرية التعبير في ظل الديمقراطية، وفي ظل هذا الإشهار انتشر الاستعمار في القرن التاسع عشر ونهب ثروات الجنوب وكانت بلدان الجنوب متخصصة في زراعة الموز والقهوة والقصب السكري ودول الشمال تنعم بصناعات متنوعة، باسم النظرية بالذات، وهذه هي الأجواء السائدة عالميا التي وصلت فيها القوات العسكرية الفرنسية، إلى الجزائر في سنة 1830 متذرة بما بقي في التاريخ برسم قضية المروحة، ماهي الحقيقة التاريخية لهذه القضية

وهذا ما يقوله الكاتب الفرنسي روبرت لوزون في مقال نشره لأول مرة في سنة 1930 بمناسبة احتفال فرنسا بـ 100 سنة من تواجدها في الجزائر، ويقول هذا الكاتب الفرنسي إن في سنة 1794 كانت فرنسا مستهدفة من كل جهة لا لأن إقليمها كان محتلا في عدة نقاط فقط لكن أوشك شعبها على المجاعة، لا تنتج الإنتاج الكافي لتموين حاجياتها ولم تجد أية جهة إلا الجزائر أين قدم الداي في الاتفاق كل التسهيلات لشرائهم للقمح، وبعد ذلك يقول: الحكومة الفرنسية متيقنة من سوء النية وذهبت لتعاقب الداي متهمة إياه أنه أهان فرنسا، لأن شرف فرنسا لا يقوم على دفع ديونها في أقرب الآجال، يقوم شرف فرنسا، على ضرب الذي لام عليها تصرفاتها المخزية، إسمي الأسد حجتني هي الأفضل والأحسن لأنني الأقوى وأنا أقوى ليس بالسلاح فقط لكن بكل منظمة الأكاذيب التي تحت أسماء مختلفة للتعليم للأدب للثقافة إلخ، أنشأتها لاستعمالها لمصالحي من ثم، من الكذب أصنع الحقيقة يعلن جيش كامل من المتقنين في كل العالم كالحقيقة الواضحة ومقبولة عالمياً بأنني أهنت بدون حجة وأن حقي في الإستيلاء على الجزائر لا يتنازع عليه، تمام الشيء الذي نراه اليوم، نراه في الأمس وما أشبه اليوم بالأمس وهذه أقوال إنسان في 1930 على أحداث حدثت في 1830.

النظام العالمي الجديد، الاستراتيجية القديمة الجديدة فهذا هو بالذات المقصود بهذا الكلام ونلاحظ قدرة الحكومات على تضليل الآراء، الرأي العام سواء داخل الوطن أو خارج الوطن. فكانت مقاومة شديدة، بعض المؤرخين يقيمون الخسائر الجزائرية في المقاومة بين 1830 و1871 إلى سدس سكان الجزائر ومكث الاستعمار في الجزائر 130 سنة ويمكن تقسيم مدة وجود الفرنسيين في الجزائر إلى أربعة (4) فترات: من 1830 إلى 1871 ويطلق عليها المقاومة المسلحة ومن 1871 إلى 1919 هي وضع اليد على الأملاك ونزع الملكية من 1919 إلى 1954 هي بروز الحركة الوطنية ومن 1954 إلى 1962 هي حرب التحرير، وهذا هو إذن النظام العالمي الجديد وكيف كان تأثيره على الجزائر في القرن التاسع عشر ونصف القرن العشرين، فلنرجع إلى المحيط العالمي ونسجل أنه عندما بدأت الرأسمالية تعرف بعض المشاكل من الفوارق بين الأشخاص، البطالة، تهميش اليد العاملة،

تقدم زعماء هذه البلدان ببعض المبادرات الإجتماعية نذكر على سبيل المثال: "بسمارك" في ألمانيا الذي جاء بالتقاعد والمنح العائلية في حوالي 1880 "تشرشل" في بريطانيا الذي جاء بالتأمين على البطالة في سنة 1911 وروزفلت في الولايات المتحدة الأمريكية الذي جاء بما يسمى بدولة الرفاهية الاجتماعية وجاءت بعد ذلك فكرة الاشتراكية كبديل للرأسمالية في القرن التاسع عشر، ونلاحظ أنه لما دخلت الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب العالمية الثانية كانت وبريطانيا الدولتين الرأسماليتين القائمتين بينما كانت كل الدول الأخرى تحت الأنظمة سواء النازية، الفاشية أو الاشتراكية أو الشيوعية والاحتلال ودول العالم الثالث كانت تحت الاستعمار. إذن كان نظام الرأسمالية آنذاك مهددا بالزوال والسؤال الذي يفرض نفسه هو ألم تتبلور في ذلك الوقت على مستوى قيادات هاتين الدولتين بريطانيا وأمريكا استراتيجية لاسترجاع مكانة الاقتصاد الحر كمرحلة أولى ثم نشره على جميع بلدان العالم عن طريق العولمة فيما بعد.

إن العالم يعيش منذ السبعينات ما يطلق عليه اسم أزمة الدولة الأمة في مفهومها كشكل طبيعي للنظام السياسي.

أولاً: إن في العالم الرأسمالي الصناعي أو ما نسميه بالعالم الأول أزمة تسيير الرأسمال من حيث الفعالية، والعقلانية والتي نتج عنها بروز إيديولوجية أصولية تنفي عن الدولة حقها في التسيير، والسوق هو الذي يقرر حول الاستثمار وحول الإنتاج وحول الاستهلاك.. إذن العودة إلى الأصول الليبرالية التي تكلمنا عليها في بداية القرن الثامن عشر والقرن التاسع عشر.

ثانياً: في العالم الاشتراكي أو ما يسمى بالعالم الثاني، إن مشروع بناء الاشتراكية أنهار تحت الأزمة الشرعية وهذه الشرعية كانت مبنية على ارتفاع مستوى المعيشة، ورفاهية الشعب ولكن الحلم لم يتجسد.

ثالثاً: في العالم الثالث جاءت أزمة المديونية الخارجية والأزمة الغذائية وأزمة الصراعات القبلية تحطم أسس مشروع بناء الدولة الأمة وكان تحطم الاتحاد

السوفيياتي ونهاية الحرب الباردة هما المؤشران لفوز فكرة اقتصاد السوق والديمقراطية وأصبح انتهاج اقتصاد السوق والديمقراطية الشرطين الأساسيين الظاهرين لكل دولة تريد المشاركة في أشغال المجموعة الدولية أو الحصول على أي نوع من الإعانة من طرف المؤسسات المالية الدولية وأصبحت المهمة الأساسية للديبلوماسية الأمريكية هي تصدير نظام اقتصاد السوق والديمقراطية ولكن في حدود خدمة المصالح الأمريكية. حاول بلدان العالم الثالث الخروج من قمة الجزائر لبلدان عدم الانحياز في سنة 1973 بفكرة النظام الاقتصادي العالمي الجديد وكان هذا النظام المرتقب يتبنى نظرية عالم واحد، نظام واحد، وهذا ما كان يحمل في طياته العولمة التي نعيشها الآن وكان هذا النظام المرتقب يتبنى أيضا فكرة المفاوضة ولكن المفاوضات وصلت إلى الانسداد وكانت الولايات المتحدة أكبر معارض لهذه الفكرة بحجة أن النظام المرتقب يتوجه نحو التسلط السياسي على توزيع الموارد بدل من حرية السوق في التوزيع.

وجاءت قمة "ريو" وفكرة تطلعات المحرومين، وبعد حرب الخليج برزت فكرة النظام العالمي الجديد وسيطرت دولة واحدة على المجموعة الدولية بحجة نشر الديمقراطية واقتصاد السوق، هل يقبل الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن بما فيهم الولايات المتحدة الأمريكية بتطبيق الديمقراطية في الأمم المتحدة واتخاذ القرارات الحاسمة على مستوى الجمعية العامة وليس على مستوى مجلس الأمن، لمبدأ لكل مواطن صوت أو لكل دولة صوت. هذه هي حقيقة وجذور النظام العالمي الجديد وربما تجددت الأساليب والآليات لكن الهدف لم يتغير منذ القرن التاسع عشر ألا وهو الاستيلاء على ثروات الجنوب وتهميش القيادة السياسية لهذه البلدان تحت غطاء نشر الحريات، حرية المبادرة في ظل نظام اقتصاد السوق وحرية الأشخاص تحت نظام الديمقراطية، لكنها حرية ذات مكيايين كما يقال اليوم.

هذا فيما يخص الفصل الأول المتعلق بالنظام العالمي الجديد وجذوره التاريخية.

أما في الفصل الثاني فسنعرض كيف تعايش العالم العربي مع هذا النظام العالمي الجديد:

فيما يخص النمو الاقتصادي: فإن البلدان العربية كمجموعة سجلت نتائج سلبية أضعف من تلك التي سجلتها بلدان إفريقيا الساحلية، لما نرى مجموعات الدول، مجموعة الدول العربية ومجموعة الدول الساحلية هما المجموعتان الوحيدتان اللتان سجلتا نمواً اقتصادياً سلبياً للفرد الواحد في مدة 20 سنة الأخيرة ولكن مجموعة البلدان العربية كانت أضعف من مجموعة بلدان إفريقيا الساحلية والملاحظ أن البلدان المصدرة للبترول كانت لديها نتائج أضعف من البلدان الغير المصدرة للبترول في العالم العربي وهذا الشيء غير معروف كثيراً، فعلا سجلت البلدان العربية كمجموعة نمواً سلبياً للدخل القومي الداخلي للفرد الواحد، ما بين 1970 و 1995 وكذلك ما بين 1880 ، 1996. كيف يمكن تفسير هذه النتائج السلبية المسجلة في البلدان المصدرة للبترول والغير المصدرة منها؟ هناك سببان اثنان:

الأول تاريخي ويتعلق الأمر بتواجد دولة في كل مكان، الثاني متعلق بنوعية الموارد الطبيعية التي تؤدي إلى اقتصاد ريعي.

ونحاول شرح التفسير التاريخي: أغلبية سكان هذه البلدان عانت الفوارق والذلل في عهد الاستعمار أو الحماية، هذا ما أدى بهؤلاء السكان بالتطلع الى دولة قوية متواجدة في كل القطاعات لمحو آثار الإستعمار وكان كذلك وجود دولة إسرائيل وحرمان الشعب الفلسطيني من دولة حرة مستقلة واحتلال أقاليم لعدة دول عربية مصر، سوريا، لبنان. الدافع الثاني للتطلع إلى دولة متواجدة في كل القطاعات.

وهذه الدولة المتواجدة ظهرت على المستوى السياسي وكذلك على المستوى الاقتصادي والمالي، نسبة نفقات وقروض الحكومة مثلت 39 % من الناتج الداخلي للخام ما بين 1980 و 1995 في البلدان العربية مقارنة 22% في البلدان

السائرة في طريق النمو إذن 39% في البلدان العربية و 22% في البلدان السائرة في طريق النمو وهذا مايبين حجم الدولة في الاقتصاد الوطني في الدول العربية مقارنة بحجمه في الدول السائرة في طريق النمو. إيرادات الحكومة مثلت 31% من الناتج الداخلي الخام في المنطقة بينما هذا العدد لا يفوق 19% في البلدان النامية، كذلك الحكومة كانت لديها إيرادات كبيرة مقارنة بالدول الأخرى وهذا ما يوضح كيف كانت قوة ومكانة الحكومة في هذه البلدان، العجز المالي للخزينة يساوي ثلاثة أضعاف نسبة العجز في البلدان السائرة في طريق النمو ونلاحظ أن الحكومة والقطاع العمومي هما اللذان يوفران مناصب الشغل في هذه البلدان، كذلك وجود استثمار عمومي، في قطاع الإنتاج، الصناعة بصفة خاصة، هذا فيما يخص التفسير التاريخي.

2/ التفسير المتعلق بنوعية الموارد الطبيعية: هناك ندرة الماء ومشاكل توزيع المياه السطحية أدت إلى التبعية الغذائية، الموارد البترولية أدت إلى تبعية خطيرة بالنسبة للأسعار العالمية لمحروقات ولكن أخطر من تبعية الأسعار هي قدرة الاقتصاد على السير كالاقتصاد الريعي وتعبير الاقتصاد الريعي هنا ليس له أي تفسير سلبي ولكن هو نظام اقتصادي معروف يعني القدرة على تجاوز عقبات ندرة عوامل الإنتاج، داخل الوطن باستيرادها من الخارج وعوامل الإنتاج هي الرأسمال واليد العاملة المؤهلة والتكنولوجيا ويمكن استيراد هذه العوامل من إيرادات تصدير المحروقات من تحويل المغتربين من الإعانة الخارجية وكذلك من المديونية الخارجية وبالفعل مثل الادخار الأجنبي والتحويلات الجارية 60% من إجمال الادخار في البلدان العربية الغير المصدرة للبترول ما بين 1974 و 1995 وينجر عن نظام الاقتصاد الريعي تصرفات سلبية للوحدات الاقتصادية في القطاع العمومي وفي القطاع الخاص أنذكر من بينها عدم إلزام التصدير في القطاعات من خارج المحروقات من أجل سد حاجياتهم من الاستيراد، اللوبيات عند القطاع الخاص من أجل الاستفادة من الحوافز المسطرة من الحكومة بدلا من العمل على الاستفادة من فرص السوق دور القطاع الموازي لسد فجوات القطاع الرسمي الهشاشة أمام الصدمات الخارجية، ضعف الإنتاجية إذن على البلدان

العربة كمجموعة التأهب للتصدي لتأثير النظام العالمي الجديد في المجال السياسي ونظام العولمة في المجالين الاقتصادي والإعلامي ويمكن تصور العمل التأهيلي هذا في ثلاثة اتجاهات:

- 1 - الإتجاه نحو استراتيجيات النمو للخروج من اقتصاد ريعي إلى اقتصاد تنافسي يتجسد في تصرف الوحدات الاقتصادية.
- 2 - الإتجاه نحو بناء المؤسسات السياسية والاقتصادية وإعادة النظر في دور الدولة.

3 - إتجاه السياسات الخارجية بالعمل على عودة السلم في المنطقة وتمكين الشعب الفلسطيني من الاستمتاع بكل حقوقه السياسية والاجتماعية والاقتصادية في إطار دولة فلسطينية حرة مستقلة، تحرير الأقاليم العربية المحتلة، رفع الحصار على الشعب العراقي والشعب الليبي وإزالة جذور الفتنة بين الدول العربية، وشكرا.

السيد بوجمعة صويلح

شكرا للأستاذ الفاضل السيد أحمد بن بيتور على هذه المداخلة التي بدأت من منطلق مسح واقعي داخلي من محنة الجزائر من محنة استعمارية وقياسا على البعد الدولي للنظام الاقتصادي العالمي الجديد ومعدرة أستاذي إذا كنت قد تدخلت لأطلب منكم مراعاة الوقت فمعدرة.

السيدة الفاضلة مريم بلميهوب زرداني عضو مجلس الأمة أقحمتها في الموضوع بدون سابق إعدار وإشعار وفي نفس الوقت لم ترد الأستاذة الفاضلة التدخل بأسلوب أكاديمي بمنهجها وعملها وفضلت المنصة لتواجه القاعة مباشرة، فتفضلي مشكورة.

تدخل السيدة

مريم بلميهوب زرداني

عضو مجلس الأمة

مساء الخير سيدي الرئيس إخواني أخواتي الضيوف الكرام في هذه القاعة التي هي مملوءة بذكريات الشعب الجزائري ومحن الشعب الجزائري وفي هذا البناء العزيز الذي أعلنت فيه الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في 28 سبتمبر 1962 شهرين بعد الاستفتاء الذي أعلن فيه عن استقلال الجزائر.

مرحبا بكم في هذه القاعة وفي هذه الندوة أين حاولنا أن نختار مواضيع تستدعينا كلنا يوميا دقيقة بعد دقيقة وكل العالم بأسره إلى معالجته وكما قال السيد بوجمعة صويلح لا أتدخل كهيئة أكاديمية لأن الأكاديمية التي تتكلم عن جريمة التجويع اللإنساني معروفة لدى أي شخص.

واليوم هناك ظاهرة خطيرة يعاني منها الشعب العراقي ويمكن أن يعاني منها أي شعب عربي أو إفريقي أو أي بلد من بلدان العالم الثالث وأريد اليوم القول إن الأكاديمية والشرعية الدولية التي تأتي من أقوال الدول الغربية هي عبارة عن مخدرات لشعوبنا بالكلام على الشرعية الدولية مع العلم أن هذه الأخيرة تطبق فقط على الغير وتحذف تماما لبعض البلدان الأخرى، يتكلمون عن الشرعية الدولية، على العراق وعلى تطبيق اللوائح ضد العراق وفي نفس الوقت اللوائح التي صدرت في مجلس الأمن 242 في صالح فلسطين وفي لائحة 425 في صالح لبنان وجنوب لبنان لدينا الآن حوالي 15 و 16 سنة لم تطبق هذه اللوائح، والشيء الذي يحدث في العراق هو تخطيط عالمي من طرف أمريكا، والشيء الذي يحدث في الكرة الأرضية وتحطيم الإتحاد السوفياتي الذي كان يمثل سترة على العالم الثالث، ولم يحدث هذا إلا بخدعة من بعض مسيري الدول العربية وهي أن أموالهم توجد في البنوك الغربية وهذه الأموال هي التي تمول لضرب العراق وبيترول العرب وبأموال العرب تضرب أمريكا العراق العزيز، كل هذا الأمر معروف لدينا وكل هذه الأحداث موجودة في الساحة وكل الشعوب في العالم على علم بهذا الأمر، لكن اليوم أمام هذه الواقعة ماذا يمكن أن نقوم به نحن كشعوب بلدان عربية

وكشعوب بلدان إفريقية وكشعوب العالم بأسره هل من الصعب الإتحاد لطلب رفع الحصار على العراق والضغط على حكوماتنا حتى يرفع الحصار على العراق ولا يمكن أن يأتي ذلك تلقائياً ولكي نصل إلى ذلك لابد علينا نحن كشعوب وكمثقفين وكقانونيين أن نضغط على كل من نستطيع الضغط عليه حتى نصل إلى هدف أول وهو خرق الحصار المفروض على العراق ويمكن أن نصل إليه لأن برلمان روسيا قد توصل إليه وعمل به، ألا نستطيع اتخاذ نفس الموقف الذي جرى في الندوة العربية للبرلمانات العربية في الأردن التي طالبت برفع الحصار على العراق ولابد من الضغط على حكومتنا إذا لم يكن هناك رفع للحصار يكون هناك خرق للحصار وقد خرق هذا الحصار في ليبيا من طرف رؤساء البلدان الإفريقية، ألا يمكن للبلدان العربية أن تتخذ هذا الموقف هل نترك "الدوما" البرلمان الروسي يسبقنا في هذه المواقف أين طالبت من بوريس التسين كي يكون خرقاً لهذا الحصار وهذا حلمي وليس موقفاً خيالياً ويمكن أن نفرض هذا الأمر بجهد كل واحد منا، هناك قانونيون، محامون، قضاة، هناك أساتذة في الكلية، كلنا كبرلمانيين لأن هذا الكلام هو موقف شخصي، ولا أدخل مجلس الأمة في هذا الأمر، لأنه منذ إنشاء اللجنة لمساندة الشعب العراقي في 10 أوت 1998 إن نضالنا في حق الشعب العراقي ليس بجديد هو موقف له نضال كبير وقديم ولا بد علينا أن نكون واعين بأن الأمر الذي يحدث اليوم هو بسبب فشل مواقف بلدان عربية إفريقية وبلدان العالم الثالث، ألم يحن الوقت اليوم، لكي نتحد مع بلدان أخرى مع مثقفين في بلدان أخرى في الندوات وفي المواقف الفكرية والملتقيات الفكرية وفي حملة إلى السيد الأمين العام للأمم المتحدة لكي يتخذ الإجراءات اللازمة لذلك حتى يتمكن الشعب العراقي من الحصول على الغذاء والدواء والحاجيات الضرورية للحياة وهي من مسؤولية كل الشعوب والشعب الجزائري الذي وجد بالأمس إعانة من طرف العراق التي كانت أول دولة اعترفت بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية في 19 سبتمبر 1958؟!، فحان الوقت اليوم باتخاذ موقف شجاع تجاه العراق لأن ما يحدث اليوم في العراق يمكن أن يحدث لنا في الغد، لأن هذا الحصار له أنواع متعددة ومتكررة

هناك في كوبا، ليبيا، العراق وجرى على الجزائر نوع من الحصار الذي طلب من مسؤولي الأحزاب، واليوم يمكن أن نعمل لشيء وهو أننا وضعنا لائحة في مجلس الأمة سلمت لكوفي عنان عند زيارته للجزائر ولا سيما عند زيارته لمجلس الأمة وفي هذه اللائحة نددنا بعدم ديمقراطية المنظمة الدولية للأمم المتحدة وطالبنا بأن تكون أكثر ديمقراطية وأكثر اختصاصات للجمعية العامة لمنظمة الأمم المتحدة للأمم المتحدة ونددنا بسياسة المكيايين عندما يطبق القانون الدولي على إسرائيل وعلى بلدان أخرى، دعم إسرائيل في المنطقة ونددنا به وطلبنا برفع الحصار على الشعب العراقي ونظمنا هذه الندوة بهدف نشاط ثقافي لمجلس الأمة وأظن أنه لا بد أن تكون إنطلاقة للقيام بأشياء أخرى وكل الجزائريين والجزائريات الغيورين على بلادهم هي بصفة للدفاع على الجزائر وعلى سيادة الجزائر لأن احترام السيادة موجود في المنظمة الأمم المتحدة للأمم المتحدة في ميثاق الأمم المتحدة لكن ما نلاحظه الآن هو كل يوم تخترق السيادة عبر العالم.

إذا دافعنا اليوم على الشعب العراقي فإننا ندافع على حق الشعب الجزائري وعلى كل شعوب منظمة بلدان العالم الثالث، ألم يحن الوقت بعد باعتبارنا مفكرين وسياسيين ومقاومين لكي ننادي إلى عقد اجتماع طارئ لبلدان عدم الإنحياز الذي جرى بالأمس في باندونغ في 1955 أين كانت كل بلدان العالم الثالث تحت السيطرة الاستعمارية، ألم يحن الوقت اليوم لأجيال الاستقلال كي تتكفل بكل هذه المشاكل ويوصلون مشعل الثوريين الجزائريين وثوريي العالم الثالث اللذين وصلوا إلى تحرير بلدانهم رغم وجود استعمار حاشد حقوق وأخذنا الإستقلال هل أنتم معشر الأجيال الصاعدة لم يحن وقتكم للتكفل بهذه المشاكل المتعلقة ببلدان العالم الثالث وذلك برفع راية المقاومة كي تعيشوا كرماء في بلاد أجدادكم التي حررها الجيل السابق والتي هي أمانة في أيديكم وأنتم المسؤولون عنها؟ والسلام عليكم .

السيد صويلح بوجمعة:

شكرا للأستاذة الفاضلة مريم بلميهوب زرداني على هذا التدخل القيم، وبهذا الحسّ الوطني القومي من الصعوبة في هذه الندوة الفكرية أن نترك الأمور تتكامل مع بعضها البعض بين رجال الفكر الأكاديميين والمطبقين العمليين ومؤطري الرأي الوطني والرأي القومي، وبالتالي هذا التكامل جعلنا اليوم في ثلاث مداخلات نحس بالحس الوطني القومي ثم بعد ذلك بالمقاربات التاريخية للاعتداءات والتسلسل الزمني وأسانيده فهو تارة مسند وتارة غير مسند، وأيضا كل هذا من خلال النظرة العالمية الاقتصادية الدولية.

لما فكرنا في هذه الندوة وعنوانها "العدوان الدولي حالة العراق"، هنا السؤال الذي يبقى دائما مطروحا وهو نوع من الإثارة للقاعة هو هل الشرعية الدولية وما سطرته في مفهوم العدوان الدولي (La définition d'agression droit international).

هل بقي اليوم صالحا أم غير صالح؟ بعجالة سريعة نرجع للوراء في 1974 لما كلفت الجمعية العامة للأمم المتحدة، فريقا مختصا كي يقوم بدراسة ظاهرة العدوان مفهوم العدوان، وفي ذات الوقت كان تحت صيحات العالم النامي أي تحت صيحات العالم الثالث لأنه في الوقت الذي كانت الجزائر بريادتها للعالم الثالث تطالب بالمواد الأولية وبنظام اقتصادي دولي جديد وبتقرير المصير الاقتصادي وسيادة الدولة على مواردها الباطنية في نفس الوقت كانت مطالبة بتحديد مفهوم للعدوان وفي ديسمبر 1974 سطرت الجمعية العامة للأمم المتحدة تعريف العدوان في خمس مواد فقط في عدد محدود من المواد أين تقول بالحرف الواحد في المادة الأولى "العدوان هو اعتداء مسلح على دولة ذات سيادة" ثم يعد ذلك من أشكال العدوان التي تسطرها تقول «استعمال القذائف على دولة ذات سيادة» من بين النقاط التي تسطرها في العدوان تقول «دولة تستعمل جماعات أو أفرادا مرتزقة، عصابات مسلحة من أجل إطاحة بأشخاص أو بأنظمة بلد» هذه المفارقات كانت في 1974 أما اليوم فالشيء الذي يحصل والذي نراه أمام

أعيننا هل هو مازال صحيحا أو يمكن أن نسند إليه أو ضرورة تعديل ميكانيزمات وآليات العمل داخل الجمعية العامة للأمم المتحدة وداخل مجلس الأمن من خلال الفيتو لأن الطرح في القضية الأخيرة المتعلقة بحالة العراق الموقف الصيني والموقف الروسي والموقف الفرنسي ذاته هل نراه عبارة عن مساندة للعراق أو هو نوع من البكاء ونوع من التغيير على نفوذهم ودورهم داخل مجلس الأمة، ولماذا الهيمنة الفردية تأتي من الخارج وتسيطر علينا في الداخل إذن الأحادية بعد مازالت فكرة الرعب وتوارن القوى الآن منهج واحد وسياسة واحدة، ودركي عالمي واحد هل تقبل به شعوب العالم الثالث؟ وإذا لم تقبله ماهو العمل؟ هل الأمر يتطلب نوعا من التكتل الاقتصادي فيما بينها حتى نقرب نوعا من التعهد السياسي وفي نفس الوقت نوعا من الأفكار التي كانت في مرحلة السبعينات؟ هذا هو النقاش الذي سيسود القاعة والنقاش مفتوح وتفضلوا.

المناقشات

السيدة سعيدة بن حبيلس:

سيدي رئيس مجلس الأمة، زميلاتي زملائي أيها الضيوف الكرام، أثنى على ماجاءت به الأخت مريم وعندي اقتراح ملموس باعتباري امرأة ميدان، والاقتراح الملموس هو أنه في الأسبوع الفارط جمعية مسيحية تحصلت على رخصة من مجلس الأمن الدولي وبالضبط من لجنة العقوبات وخرقت الحصار، وفيه طائفة ذهبت من إسلاندا بمناسبة عيد المسيح وبمناسبة رأس العام المسيحي الميلادي الجديد المتوجهة إلى بغداد، النساء العربيات في ديسمبر 1990 إخرقوا الحصار وخاطروا بحياتهم وذهبت سفينة السلام من ميناء الجزائر وعلى متنها 394 امرأة عربية وغربية منهن أمريكيتان من مجلس الشيوخ الأمريكي، واليوم أنا أقترح أن تكون هناك طائفة تحمل شخصيات دينية سياسية ثقافية، حركة جمعوية يذهبون بمناسبة عيد الأضحى المبارك ويخرقوا الحصار ونواصل نضالنا على ساحتين فالرأي العام العربي المسكين واع لكن لاقدرة له ولاحول ولاقوة له، دورنا هو أن نزيد من تجنيد الرأي العام الغربي والآن بدأت أصوات غربية ترتفع وتقول يجب أن يقع ضغط دولي على الولايات المتحدة الأمريكية وعلى بريطانيا وعلى مجلس الأمن بصفة عامة لذا لاانتظر حتى تطلب حكوماتنا رفع الحصار لأنها طلبته لكن أنا مقتنعة أنه ليس من الغد يرتفع الحصار فلابد نحن المجتمع المدني نحن المناضلين لا بد أن نقوم بعمليات ملموسة ميدانيا، التنديد المسيرات الندوات لاتعني ولاتسمن من جوع فيه شعب يموت فيه، شعب يعاني، فيه قوانين وأبسط حق من حقوق الإنسان ليس محترما من طرف أعظم الدول، في هذه السنة احتفلنا بالذكرى الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان وكيف احتفلت به القوات التي تدعي وتعطي لنا دروسا في حقوق الإنسان وهم الذين ضربوا شعبا بريئا لذا إخواني أخواتي النداء الموجه أنا شخصا كمناضلة وكرئيسة حركة نسائية للتضامن مع الأسرة الريفية نحن مستعدات للمساهمة في هذه العملية، وسنقوم بعملية التحسيس في الأوساط المثقفة والأوساط الشعبية يعني كل الشخصيات الدينية ونوجه نداء بأن الطائفة التي ستتوجه إلى العراق

لابد أن يكون على متنها شخصيات غربية رفعت صوتها في وقت ما من البداية أن الحصار جريمة ضد الإنسانية من بينهم كلود شيسون وغيرهم وأقترح أن تكون المبادرة جزائية تتعمم عربيا وتتعمم إلى غربية، والطائرة لابد أن تنطلق والرخصة المطلوبة أعطيت في الأسبوع الأخير وبلغني ذلك باتصال من إسلاندا والطائرة أقلعت بمناسبة عيد الميلاد فلا بد أن نقوم بعمل ملموس كي نزيد من الضغط ونعبر عن استنكارنا وسخطنا لهذا الحصار الذي لا يقبله لا القانون الدولي ولا الله ولا النبي ولا حقوق الإنسان وأتأسف أن الحصار مازال يستعمل كوسيلة ضغط سياسية ويلزمنا أن نذهب إلى أبعد من ذلك برفض استعمال الحصار كضغط سياسي، وشكرا.

السيد بوعلام بسايح:

بسم الله الرحمن الرحيم سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم، أيتها الأخوات الإخوة الضيوف أيتها الزميلات، أيها الزملاء، في الغرفة الأولى أو في الثانية مرحباً بكم.

أنا أريد فقط بعض التعليق على ماجاء على لسان الأخت المحترمة السيدة مريم بلميهوب والإخوة الزملاء اللذين أشكرهم بإدئ ذي بدء على المبادرة التي قاموا بها لجمعنا في هذه الليلة لتناول موضوع من المواضيع الحساسة في الساحة، أعتقد أن مانشاهده من ويلات أصابت العراق ومن محاولات لتحطيم العراق، كله يندرج حسب نظرية استراتيجية سياسية ذات أبعاد خطيرة، خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي، حيث أصبح القرار قراراً قطبياً أحادياً فالمبرر الأول يتمثل في خطوة عسكرية متمثلة في الأوضاع في أفغانستان حيث وجدت بعض الفئات من الشعوب العربية تحت رعاية بعض الحكام منها الدخول إلى أفغانستان لمحاربة الشيوعية ثم إن هناك انعكاسات أخرى برزت بعد ذلك ولايسعنا الوقت لذكرها ولكن نقول فقط بعد استعمال بعض الفئات المسلمة ضد الشيوعية أصبحنا نعاني من أن بعض البقايا من المحاربين في أفغانستان أصبحوا يترعرعون في جبالنا وأقولها بكل صراحة.

ثانياً: الإستراتيجية التي أبرمت بالليل لاتعني فقط العراق وليس بالصدفة أن تكون هناك محاولة لتحطيم العراق بل كانت محاولة أيضاً لتحطيم الجزائر وهما الدولتان الوحيدتان اللتان كانتا تعتبران من الدول الخطيرة على دولة أخرى تسمى إسرائيل فنحن ندفع الثمن على مواقفنا والآن نعتقد أن الخطة ليست متوقفة على العراق فقط وإنما العراق محطة فقط، محطة ومرحلة في استراتيجية بعيدة الأمد وهو أنه عندما ينتهون من الشرق الأوسط بما فيه من خيارات سينتقلون إلى إفريقيا ولعلمهم انتقلوا إلى إفريقيا ولكن المشوار لازال طويلاً وسنرى بعض المحاولات الأخرى لتكريس الزعزعة في البلدان الإفريقية هناك أيضاً كما نرى اليوم وكما سنرى غداً وسنشاهد صراعات بين الدول العظمى في القارة الإفريقية ولاننسى أنه عندما يتحدث عن الديمقراطية فنرى أن البابا عندما ينتقل من عاصمة إلى عاصمة ينتقل بنشر كلمة المسيح أما الدولة العظمى التي نتحدث عنها عندما ينتقل رئيسها فيدعو إلى الديمقراطية حتى في بلد عضو دائم في مجلس الأمن الصيني، ويتفضل بنصائح وعندما أقول النصائح فأنا دون الحقيقة فلم تكن نصائح فقط وإنما هي ضغوطات مكثفة لدفع هاته البلدان إلى تغيير مواقفها وعندما يتحدث عن الديمقراطية لاينسى أن هناك أبواباً واسعة تفتح لما تحدث عنه الدكتور أحمد بن بيتور عن العولمة وما يترتب عنها من أسواق مفتوحة لأطماع معروفة ويأكلت لو كان ذلك الرجل يتحدث عن الديمقراطية، ياليت لو يبدأ بديمقراطية الأمم المتحدة حتى تكون الكراسي موزعة أكثر عدلاً بين أولئك اللذين يريدون المشاركة في القرار السياسي في الأمم المتحدة وإنما هم محرومون منه لأسباب معروفة لا أطيل عليكم ولكن ما أريد أن أقول هو أن هناك استراتيجية ترمي إلى هيمنة واسعة ونهائية في بعض البلدان منها العربية لأنها تزخر بخيرات ومنها الدول الإفريقية لأنها أصبحت مساحة مفتوحة للنزاعات والتسابق بين الدول الكبرى، وشكراً.

السيد صويلح بوجمعة:

شكرا للأستاذ الفاضل الدكتور بوعلام بسايح رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الأمة على هذه الإثراءات وهذه الاستفاضات في موضوع ندوتنا والسيد المكلف بالأعمال في سفارة جمهورية العراق يطلب الكلمة فليتفضل مشكورا.

السيد المكلف بالأعمال في سفارة جمهورية العراق:

السيد رئيس مجلس الأمة الأستاذ بشير بومعزة المحترم، السادة الحضور في البداية أود أن أعبر عن شكري وتقديري نيابة عن حكومتي وشعبي وقائد العراق صدام حسين، أتقدم بشكري الجزيل للإخوة اللذين أشرفوا على إقامة هذه الندوة، هذا الحوار للدفاع عن أبرز وأقيم معيار من معايير أمتنا العربية للدفاع عن إحدى مرتكزات أمتنا العربية ألا وهو بلدكم الشقيق العراق، العراق يدفع ثمن مواقفه القومية، العراق البلد الصمود، العراق بلد العروبة، العراق بلد الإسلام، مبعث الرسائل والتاريخ العريق منذ أكثر من 6 آلاف سنة. إن العدوان الأمريكي لن يستهدف العراق وحده بل أراد إذلال العرب وإذلال المسلمين من خلال توجيه ضرباته العدوانية التي لاتستند على الشرعية الدولية ولا على حقوق الإنسان ولا على كل الشعارات البراقة التي تستخدمها الولايات المتحدة وربيبتها إسرائيل، إن مايجري في المنطقة سادتي الحضور هو مخطط يستهدف السيطرة على منطقتنا العربية يستهدف إذلال شموخنا، إذلال العراق الذي بدا واضحا في مواقفه منذ ثورة «تموز» 1968، مانشاهده ونراه من دعم ومساندة على الصعيد الرسمي وعلى صعيد البرلمان بغرفتيه وعلى صعيد الأحزاب وجماهير الجزائر ليس غريبا على أبناء هذا البلد المجاهد، الذي عانى نفس مأنعانيه الآن والذي قدم نفس مانقدمه الآن قدم مليوننا ونصف المليون شهيد على طريق التحرير على طريق النضال من أجل تحقيق سيادته ومن أجل تحقيق استقلاله.

نشكر الإخوة ونؤكد ما سبقني إليه الإخوان المتكلمون إن مانقدمه وندعمه من مواقف يتطلب إجراءات عملية فعالة لكسر الحصار، وإبراز حالات الرفض

والتنديد لاتكفي، نعاني من هجمة استعمارية شرسة يتطلب منا كعرب أولاً ومن كل شرفاء في العالم أن نقف وقفة حازمة وعازمة لكسر هذا الحصار. إن العراق يعاني من لاشرعية دولية، يعاني من حصار جائر يعاني من ظلم جائر يتطلب منا وهذا ما نصوت عليه، أن ننهي حالة الهيمنة والسيطرة، لا عودة لفرق التفتيش لأنها فرق التجسس، لا عودة لبتلر، لا عودة للحظر الجوي في الشمال والجنوب، الهدف الاستراتيجي لأمريكا هو فرض سيطرتها، هدفها هو تغيير النظام السياسي في العراق، ماتدعيه بحقوق الإنسان، ماتدعيه بالشرعية الدولية هي شعارات براءة كاذبة وهذا أسلوب معروف، يكذبون حتى يصدّقهم الآخرون، إننا عازمون لكسر كل القرارات التي فرضت علينا بشكل غير قانوني وبشكل غير شرعي وإن العراق وقيادته عازمة على تحقيق هذا الهدف.

وأكرر شكري وتقديري للسيد رئيس المجلس وللسادة الحضور وبارك الله فيكم والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد صويلح بوجمعة:

شكرا للسيد القائم بالأعمال في جمهورية العراق الشقيق والكلمة للسيد النقيب عمار بن تومي رئيس جمعية الحقوقين الديمقراطيين.

السيد النقيب عمار بن تومي:

سيدي الرئيس إخواني أخواتي أتدخل باسم الرابطة العالمية للحقوقيين الديمقراطيين التي كانت وبقيت في جنب الشعب العراق في بداية الأزمة من 1990 أقول أولاً: مع عدد كبير من منظمات غير حكومية قمنا بحملات ضد العقوبات الاقتصادية التي قررها مجلس الأمن بعدما احتجنا ضد العقوبات العسكرية التي تسمى حرب الخليج ودرسنا في ندوات عديدة خصوصاً مع منظمة «يمس كلارك» الجانب القانوني لحرب الخليج هل هذه الحرب كانت شرعية أم لا؟ وبعد الجدل الذي وقع مع الناس اللذين دافعوا على شرعية العقوبات وقرارات مجلس

الأمن مررنا هذا الجدل وهذه المناقشة القانونية وقارنا هذه العقوبات مع النتائج الغير الإنسانية التي خلقت ضد الشعب العراقي والحملة التي قمنا بها وطرحنا أمام الرأي العام الدولي الجانب الإنساني للحصار ضد العراق وهذه الحملة هي التي كانت نتيجة للقرار الذي صدر من طرف مجلس الأمن بالنسبة لتبادل الغذاء مع البترول هذا القرار يعتبر هزيمة بالنسبة للدول التي كانت تريد توصيل العراق كما قال الجنرال الأمريكي «ألاج دوبيار» بالنسبة للعدوان الأخير: «شرعية هذا العدوان غير موجودة أبداً» وأي إنسان بدون أن يكون لديه أي تكوين قانوني لايطلع على المادة 36 من ميثاق الأمم المتحدة يرى بأن مجلس الأمن هو الوحيد الذي له الاختصاص كي يكيف الفعل بالتهديد ضد السلم أو العدوان وهو الوحيد الذي له القدرة والأمر لكي يحدد العدوان وتهديد الأمن وفي الأزمنة الأخيرة رأينا بأن الولايات المتحدة مساندة من طرف بريطانيا فقط. وقررت وأصبحت خارجة عن القانون الدولي، المادتان 41 و 42 هما اللتان تشيران إلى العقوبات العسكرية، وكذلك أي إنسان يقرأ هذه المادة يرى أن مجلس الأمن هو الوحيد الذي يستطيع أن يأمر باستعمال القوات البحرية أو العسكرية ضد الدولة التي يعتبرها كونت التهديد على الأمن وبأن الجانب القانوني له أهميته خصوصاً لكي يظهر للرأي العام ماهو الباطل وماهو الحق من هو الطرف المظلوم ومن هو الطرف العدواني ونحن عقدنا العزم بأننا نستمر في كفاحنا في الميدان القانوني والسياسي وكذلك في جانب الشعب العراقي حتى يرفع الحصار الظالم. وشكراً.

السيد الوزير عبد الحفيظ أمقران:

بسم الله الرحمن الرحيم مساء الخير أخي الكريم رئيس مجلس الأمة أيها الإخوة الكرام أتوجه بالشكر إلى المشرفين والقائمين على تنظيم هذه الندوة في هذا المقر بالذات، والشيء الذي شدني كثيراً في هذه القضية، مادام الأستاذ الأخ السيد سليمان قام بمقارنة بين ماوقع للشعب الأبدي العراق منذ سنة 1990 إلى يومنا هذا وأنا أتذكر ماوقع للجزائر بالذات لأن بعض الجرائم التي ترتكب ضد الشعوب وضد الإنسانية تكاد تتشابه رغم تباعد الأزمان والعصور تذكرت

الجريمة التي ارتكبتها الاستدمار الفرنسي في الجزائر في 8 ماي 1945 وهذه الجريمة اليوم هناك مؤسسة يعود الفضل في تكوينها إلى الأخ السيد بشير بومعزة، هذه المؤسسة

8 ماي 1945 فتحت الآن محاكمة بعض المجرمين في الاستدمار الفرنسي لاسيما بابون الذي ارتكب هذه الجريمة في 45 بالجزائر، وارتكبتها خلال الثورة التحريرية في 17 أكتوبر في العاصمة التي تدعي وتزعم بأنها عاصمة الحرية والمساواة، والإخاء، هناك مقارنة بين هذه الجريمة التي ارتكبت ضد الشعب الجزائري والجريمة التي ترتكب اليوم ومنذ سنة 90 ضد الشعب العراقي الشقيق وقديما قال الشاعر:

قتل امرئ في غابة * جريمة لا تغتفر * * وقتل شعب كامل * مسألة فيها نظر
ويصدق هذا القول أيها الإخوة على ما وقع بالأمس القريب للشعب الجزائري ومايقع اليوم للشعب العراقي الشقيق فأنا أطرح سؤالاً لأخينا السيد سليمان الشيخ الذي قام بمقارنة بين ما حدث في سنوات 90، 91 وبين ما حدث في عدوان في هذه الأيام هناك دول عربية شاركت بصفة فعالة في العدوان الذي وقع في سنة 90 و 91 وربما هناك بعض المبررات ولكن العدوان الذي وقع اليوم ليس هناك أي مبرر ولذلك أطلب من أخينا سليمان الشيخ إذا كان من الممكن أن نثمن مواقف هذه الدول العربية اليوم لكي تجمع شملها من جديد حتى نواجه هذا العدوان الخارج عن كل شرعية دولية كما تفضل بذلك السيد صويلح بوجمعة يجب أن نغتنم هذه الفرصة لكي نجد الوسائل والمناهج التي تجعل هذه الدول العربية مشرقاً ومغرباً تجتمع لكي لاتقتنع بالتنديد فقط ولكن كما سبق لأختنا المجاهدة مريم وقالتها بصوت رفيع وهو أن تقوم بصفة جدية بالكيفية التي تخترق هذا الحصار ونجعل الشعب العراقي يخرج من هذه المحنة كما خرج الشعب الجزائري من محنته، هذا أولاً.

ثانياً وهو السؤال الذي أتوجه إليه للأستاذ المحاضر بن بيتور، مادامت

السياسة لا يمكن أن ترفع صوتها وتكون بالقوة التي نرجوها جميعاً فلا بد أن تدعم السياسة بالإقتصاد هل من الممكن أن يجتمع شمل هذه البلدان التي تزخر بهذه القوة وبهذه الطاقة العجيبة التي يقع الصراع حولها اليوم من أجل الهيمنة والاستحواذ؟ هل هناك من إمكانيات لكي تجتمع كلمة هذه الدول مرة أخرى لترفع صوتها وتقوم بعمل جدّي من أجل استعمال هذه القوة الطاقوية لكسر هذا الحصار الذي وقع اليوم على العراق ومن يدري لربما سيقع على بلدان وشعوب أخرى؟.

أيها الإخوة الكرام أختم هذا التدخل وهذين السؤاليين الموجهين للمحاضرين الكريمين بملاحظة عامة وهو ألا ترون أيها الإخوة بأن العالم الإسلامي يعيش اليوم محنة تكاد تشمل كل مسلم على وجه الأرض سواء كانوا دولاً أو أقليات هذا أمر عجيب فهناك روح جديدة نسميها روحاً صليبية روحاً جديدة تحاول أن تؤلّب العالم ربما العالم المسيحي والعالم الذي يعارض ويعادي الإسلام والمسلمين في كل مكان يريدون جميعاً أن يطفئوا نور الله، نور المسلمين في كل قطر وفي كل مكان حتى لا يتركوا لأية صحوة إسلامية في أي بلد كان ترفع رأسها وتحاول أن تعيد للمسلمين مجدهم، في التاريخ ومن بين المسلمين الشعب الجزائري العظيم الذي يفضل الروح الوطنية التي جمعت الجانب الروحي والبعد الوطني والبعد الاجتماعي والبعد التاريخي يفضل هذه الأبعاد كلها استطاع الشعب الجزائري رغم ضعف عدده وعدته استطاع أن يصل إلى تحقيق النصر ونحن نعيش شهر رمضان، شهر النصر وشهر الانتصار بالنسبة للإسلام ورسول الإسلام.

نسأل الله سبحانه وتعالى أن يجمع كلمتنا على الحق وأن يجمع صفنا على هذا النور الذي بفضل استطعنا اليوم أن نعيش أحراراً في وطننا ولم لا نكون إلى جانب الشعب العراقي الشقيق مثلما كان بجانبنا في الأمس القريب، فشكراً والسلام عليكم.

السيد قايد صالح:

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين السيد رئيس مجلس الأمة الإخوة الحاضرون السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

كما يقولون ما أخذنا بالقوة لا يسترد إلا بالقوة والفصل الأول من السيناريو العربي الصهيوني هو الكيان الصهيوني المزروع في قلب الأمة العربية ذلكم بتدعيم من هذا العدو المشترك القديم الجديد وهو العدو الصهيوني الأنجلو الأمريكي فبالأسلحة الأمريكية استطاع العدو الصهيوني التفوق في المنطقة العربية ومحاربة كل البلدان العربية والتعدي على الشرعية الدولية، ذلكم من سنة 1967 حيث قرار 242 الذي يلزم الدول الصهيونية بالانسحاب من كل الأراضي الباقية من أراضي فلسطين التي احتلتها، وهل توجد مقارنة؟ فالיום عندما نسمع بالاعتداءات على الشعب العراقي والصواريخ التي تفجر في الأراضي العراقية تنفجر قلوب الأمة العربية وكل الأحرار في العالم وانطلاقا من هذا وبدون إطالة نطلب من جميع المهتمين بالقضية العربية وخاصة في هذا الظرف بالذات أن ندعو إلى رفع الحصار وكما سمعنا أن بداية الغيث قطرة إن شاء الله سيبدأ رفع الحصار بمبادرة من الجزائر وهذا ليس بعيد على الشعب الجزائري وعلى قادته، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد صويلح بوجمعة:

أشير إلى أن الأسئلة التي طرحت عبارة عن إثراءات والسائل أجاب عليها في هذا اللقاء أو في هذه الندوة الدقيقة نستطيع أن نقول إن مفهوم العدوان اليوم يحتاج إلى الدراسة والتعميق داخل آليات العمل الدولي وداخل التنظيم الدولي لأن ماسطر في 1974 أصبح ينتهك في 1998 بالعبارة ذاتها وقضية حق الفيتو والسلم والأمن الدوليين، من المهام التي أنيطت بمجلس الأمن وأيضا بالخمسة الدائمين، إن شعوب العالم الثالث والقارة الإفريقية والقارات الأخرى ترى على أساس توسيع مجلس الأمن أن الأعضاء الدائمين ينتهكون السلم الدولي وهي

جريمة ضد السلام، المطالبة بالتعويضات الدولية اليوم من حق أي شعب أن يطالب بها وفي أي طرف ما لتتوسط له كنقطة ثانية في التنظيم الدولي نلاحظ نوعاً من الجرم الدولي في القانون الدولي الجنائي ولا بد من فرق متخصصة وباحثين ميدانيين يدرسون هذا العمل وهو الجريمة ضد الإنسانية، وأيضاً نوع من الترخيص الذي استعملته الآن القوة الأمريكية وربما تستخدمه بعض القوى المهيمنة في العالم وهي إمكانية لجماعات مسلحة وعصابات أن تتدخل في الشؤون الداخلية للبلد في سلامته الإقليمية في نظامه وشعبه إن هذه النقطة لا يمكن السكوت عنها لأننا نكيفها من الواقع الجزائري ومن التراث الجزائري على أساس أنه إرهاب دولي ونحن نسعى إلى توسيع الرقعة الدولية على أساس أن يكون هناك نوع من التعاهد الدولي ومن قواعد جيش كولجانز أو القواعد الملزمة التي تلزم كل أطراف الجماعة الدولية في مكافحة الإرهاب الدولي.

من النقاط التي لا يمكن السكوت عنها أن تطبيق الفصل الحادي عشر والثاني عشر والثالث عشر بظاهرة الحصار كل مرة نحاصر شعب في موطنه وفي أجوائه وجعله يموت جوعاً بحجة الشرعية الدولية فهذا نوع من «النيوكلونيا ليزم» ونوع من الإستعمار الجديد، على أية حال أوراق هذه الندوة ستجمع وتدون وترسل إليكم كل واحد إلى عنوانه.

أستسمحكم إذا كنت لم أعرف بالسادة الحضور وأهملت الكلام بأنهم المشرفون على مؤسسات الدولة والمشرفون على الرأي العام الوطني من مختلف الأسلاك إذن فهذا دليل على أن القاعة المملوءة في هذه السهرة الرمضانية المباركة دليل على أننا نسير في الطريق السليم وأيضاً من أجل إثراء الثقافة والفكر، في بلدنا وبدون إسهاب نقول بأن رئيس مجلس الأمة وإطارات المجلس قدموا لنا مساعدات مالية ومعنوية في تطوير هذا النشاط الفكري والثقافي وهم مشكورون على هذا في نهاية الكلام أقول لكم رافقتكم السلامة وصحّ فطوركم والسلام عليكم.



• مجلس الأمة
مخبر للديمقراطية.

• إن مجلس الأمة ليس
غرفة تسجيل ولا
آلية لتعطيل القوانين
إنما هو مصفاة.

• بحتم علينا منطلق
الفكر المؤسساتي
التمييز بين متطلبات
الوفاء للحزب وواجبات
الممارسة النيابية
في بعدها الوطني.